مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/2/16

جيوسياسة الخوف والأمن والقوة

تشريح نظام غير مستقر

علي حسن علي الحمود

● تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

جيوسياسة الخوف والأمن والقوة: تشريح نظام غير مستقر

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

علي حسن علي الحمود / ماجستير في العلوم السياسية والحكومة / مسار

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

الملخص

تحلّل هذه المقالة دور الخوف بوصفه أداةً بنيوية في السياسة الخارجية للقوى الكبرى، مع تركيز خاص على الولايات المتحدة. ومن خلال مقاربة نظرية تدمج بين الواقعية السياسية، ونظرية الأمننة، والنقد القانوني الدولي، يبيّن النص كيف جرى بناء التهديد- من «الخطر الأحمر» إلى الإرهاب العالمي، ومن الشرق الأوسط إلى أميركا اللاتينية-بوصفه آليةً تنظيمية للنظام الدولي. وتُقرأ حالات العراق وأوكرانيا وفنزويلا باعتبارها أمثلةً على استراتيجية تهدف إلى إضفاء الشرعية على التدخلات، وإعادة تعريف أولويات الأمن، وتعزيز علاقات التبعية. وفي المرحلة الراهنة من الانتقال الهيمني، التي تتّسم بالمنافسة البنيوية بين الولايات المتحدة والصين، وبالدور المزعزع للاستقرار الذي تؤدّيه روسيا، تبرز أوروبا فاعلاً هامشياً يفتقر إلى الاستقلالية الاستراتيجية. وتجادل المقالة بأن تطبيع الخوف وحالة الاستثناء يمثّلان أحد التهديدات الرئيسية لاستقرار النظام الدولي وللقانون الدولي ذاته.

النص

في النظام الدولي المعاصر، نادراً ما يكون التهديد حقيقةً موضوعية خالصة. فعلى العكس، هو نتاج عملية سياسية وخطابية واستراتيجية تُحوَّل من خلالها بعض الجهات تدريجياً إلى أخطار وجودية. وبهذا المعنى، لا يمثّل الخوف انحرافاً غير عقلاني في السياسة الدولية، بل إحدى تقنياتها الأساسية.

وكما لاحظ هانس مورغنثاو مبكراً، تقوم السياسة الدولية على السعي إلى القوة في نظام فوضوي لا تُضمَن فيه الأمنيات عبر قواعد مجردة، بل من خلال القدرة على فرض تعريفات مشتركة أو مقبولة للواقع.

وقد أبرزت الواقعية الكلاسيكية والبنيوية منذ زمنٍ طويل الدور المحوري لإدراك التهديد في تشكيل التحالفات وتوزيع القوة. فقد بيّن كينيث والتز أن الدول، في نظامٍ دولي يفتقر إلى سلطةٍ عليا، لا تستجيب بقدر ما تستجيب لنوايا الآخرين المعلَنة، بل لقدراتهم وللتهديد المحتمل الذي يمثّلونه. غير أن هذا المنظور يميل إلى التعامل مع التهديد بوصفه متغيراً شبهَ طبيعي، متغاضياً عن الدور الحاسم للغة والسرديات والبناء السياسي للخطر. وهنا تحديداً يبرز إسهام مدرسة كوبنهاغن؛ إذ طوّر باحثون مثل باري بوزان وأولي ويفر مفهوم «الأمننة» بوصفه العملية التي يُحوَّل من خلالها موضوعٌ ما إلى تهديدٍ وجودي، بما يجعل الإجراءات الاستثنائية والخروج عن القواعد العادية أمراً مشروعاً. ووفقاً لهذا المنظور، لا يسبق الخوفُ الفعلَ السياسي، بل يُنتَج ويُضخَّم ويُوجَّه لتبرير حالة الاستثناء. وقد التقط كارل شميت هذه الدينامية بوضوحٍ استثنائي حين قال إن السيّد هو من يقرّر حالة الاستثناء. وفي النظام الدولي المعاصر، تشكّل القدرة على تحديد من يمثّل تهديداً، ومتى يمكن تعليق القانون، وأيّ التدخلات تُعدّ «ضرورية»، إحدى أكثر صور القوة الهيمنية وضوحاً.

وتتيح هذه المفاتيح النظرية قراءة السياسة الخارجية للقوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة، لا بوصفها سلسلةً من ردود الأفعال على أخطار ظرفية، بل بوصفها إدارةً منظّمة للخوف باعتباره أداةً لتنظيم النظام الدولي. فبعد الحرب العالمية الثانية، ومع تزايد وضوح تراجع الإمبراطورية البريطانية، حاولت لندن جرّ واشنطن إلى مواجهة مباشرة ونهائية مع الاتحاد السوفييتي. وقد رفضت الولايات المتحدة هذا المنظور لا بدافع اندفاعٍ مفاجئ نحو السلمية، بل نتيجة حساب استراتيجي أكثر تعقيداً، فوجود عدو أيديولوجي كبير لم يكن خطراً ينبغي القضاء عليه، بل مورداً يمكن استثماره.

وقد أتاح «الخطر الأحمر» للولايات المتحدة أن تقدّم نفسها بوصفها الضامن الأمني الذي لا غنى عنه لأوروبا الغربية واليابان وكوريا الجنوبية ومناطق واسعة من آسيا والمحيط الهادئ. وكما يلاحظ جون ميرشايمر، سمحت هذه الدينامية لواشنطن بترسيخ نظام دولي يخدم مصالحها الخاصة، مع تقليص الاستقلالية الاستراتيجية لحلفاء يتمتعون بالسيادة الشكلية لكنهم يعتمدون فعلياً على المظلّة الأمنية الأميركية. وهكذا أصبح الخوف هو الإسمنت الذي يربط نظام تحالفات هرمية.

ومع نهاية الحرب الباردة، لم يختفِ هذا النمط؛ بل على العكس، أوجد انهيار الاتحاد السوفييتي فراغاً سردياً سارعت السياسة ووسائل الإعلام الأميركية إلى ملئه.

فظهرت فئات جديدة من التهديد: الإرهاب العالمي، والإسلام السياسي الراديكالي، و«الدول المارقة». وقد وفّرت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 وما تلاها السياق المثالي لترسيخ هذا البناء الخطابي، مقروناً بقراءات تبسيطية مثل نظرية «صدام الحضارات»، التي حوّلت الصراع الدولي إلى مواجهة شبه أنطولوجية بين الحضارة والبربرية. وكما حذّر ريمون آرون منذ زمن، فإن الخطاب الكوني لا يلغي سياسة القوة، بل كثيراً ما يخفيها.

وقد مثّل الشرق الأوسط إحدى أكثر الساحات ملاءمة لتطبيق هذه الاستراتيجية. فعلى مدى عقود، وعلى الرغم من هشاشة البُنى الدولتية العربية، شكّل التهديد الصهيوني جوهر إدراك المخاطر الإقليمية. غير أن هزيمة عام 1967 مهّدت الطريق أمام عملية بطيئة ولكن منهجية لإعادة تعريف مفهوم «الخطر»، هدفت إلى تحويل الانتباه نحو تهديدات بديلة، داخلية أو إقليمية، قادرة على منافسة التهديد الإسرائيلي في المخيالين السياسي والأمني للمنطقة.

في هذا الإطار، برز العراق، ابتداءً من انقلاب عام 1968، بوصفه مرشّحاً مثالياً للاضطلاع بدور «التهديد البديل». فقد أسهم النظام السياسي السلطوي، والخطاب القومي العربي التصادمي، والسياسة الخارجية الصراعية، في بناء صورة العراق بوصفه عاملاً لعدم الاستقرار الإقليمي. وفي مراحل معيّنة، تجاوز إدراك الخطر العراقي حتى ذلك الذي كانت تمثّله إسرائيل. كما أسهمت الثورة الإيرانية عام 1979 في تعزيز هذا المنطق. فالحرب بين العراق

وإيران (1980-1988)، كما لاحظ فريد هاليداي، لم تكن مجرد صراع ثنائي، بل مثالاً نموذجياً على «الموازنة عبر الاستنزاف»، حيث أثبت الإضعاف المتزامن لكلا المتنافسين كونه وظيفياً لمصالح القوى الخارجية.

وفي نهاية ذلك الصراع، كان من الممكن الشروع في عملية انفراج إقليمي. غير أن استمرار الخطاب العراقي العدائي، الذي بلغ ذروته بغزو الكويت عام 1990، رسّخ بصورة نهائية صورة العراق بوصفه دولةً خارجة عن السيطرة. وقد جعل ذلك حقبةً طويلة من التدخلات العسكرية مقبولةً سياسياً، وهي تدخلات دمّرت دوره كفاعل إقليمي وعزّزت بصورة دائمة الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط. وقد سلكت إيران مساراً مشابهاً إلى حدٍّ ما؛ إذ سهّل الخطاب الثوري، واستخدام الفاعلين من غير الدول أدواتٍ لإسقاط القوة، والعجز عن بناء سردية خارجية مطمئنة، عمليةَ شيطنة البلاد، على الرغم من إمكاناتها بوصفها فاعلاً قادراً على الإسهام في الاستقرار الإقليمي. وفي هذه الحالة أيضاً، عمل الخوف بوصفه آليةً للعزل الاستراتيجي، منتجاً تكاليف مرتفعة على الأمن الإيراني ذاته.

ولا يقتصر هذا المنطق على الشرق الأوسط؛ فقد أُعيد إنتاجه بطرائقَ مماثلة في أميركا اللاتينية، كما يبيّن المثالُ الفنزويلي. إذ جرى تحويلُ فنزويلا تدريجياً، على المستوى الخطابي، إلى تهديدٍ إقليمي: «دولة مخدّرات»، و«نظام إجرامي»، وعامل لعدم الاستقرار القاري. وقد برّرت هذه الصورةُ فرضَ العقوبات الاقتصادية،

والعزلة الدبلوماسية، وأشكالاً متزايدةً من الضغط القسري. وفي هذا السياق تندرج أيضاً العمليات ومحاولاتُ التدخل المباشر، التي قُدّمت بوصفها أدواتٍ للدفاع عن الديمقراطية أو لمكافحة الجريمة المنظمة، لكنها تثير تساؤلاتٍ جدّية بشأن القانون الدولي. وكما يبيّن مارتي كوسكنيمي، فإن القانون الدولي كثيراً ما يُطوع لمنطقٍ أداتيٍّ يتأرجح بين الأخلاقوية والواقعية السياسية، ولا سيما عندما تُسند القوى الكبرى إلى نفسها دور القضاة وضامني النظام العالمي. إن بناءَ صورةِ قائدٍ مُشيطن يجعل تعليق القواعد العادية للسيادة أمراً مقبولاً.

ويقود كل ذلك إلى السؤال المركزي المتعلّق بمستقبل النظام الدولي. فالمنعطفُ الحاسم لا يتمثّل ببساطة في اختيار «العدوّ الرئيسي» الجديد، بل في طبيعة النظام الذي يتشكّل. إن العودة إلى ثنائيةٍ قطبيةٍ كلاسيكية قائمة على المواجهة بين الولايات المتحدة وروسيا تبدو غير واقعية؛ فاليوم تمثّل روسيا تهديداً عسكرياً حادّاً وإقليمياً، ولا سيما في أوروبا، لكنها لا تشكّل تحدّياً منظومياً عالمياً. وعلى العكس من ذلك، بات يُنظر إلى الصين بوصفها المنافسَ الاستراتيجيَّ الأساسيَّ طويلَ الأمد للولايات المتحدة، وهو تحدٍّ يشمل الاقتصاد والتكنولوجيا وسلاسلَ القيمة والمعاييرَ العالمية.

وتبرز بذلك تركيبةٌ هجينة: منافسةٌ بنيوية بين الولايات المتحدة والصين، مع تراجع روسيا إلى دور فاعلٍ مُزعزعٍ للاستقرار الوظيفيِّ في آنٍ واحد. وكما استشرف جيوفاني أريغي مبكراً، تتّسم مراحلُ

الانتقال الهيمني بعدم الاستقرار، والصراعات الطرفية، والاستخدام المتزايد للإكراه. وفي هذا الإطار، تبدو أوروبا الغائبَ الأكبر؛ فمع بقائها قوةً اقتصاديةً من الصفّ الأول، فقد الاتحاد الأوروبي تدريجياً قدرته على المبادرة السياسية والعسكرية، مُوكِلاً أمنه إلى ضماناتٍ خارجية. وكما ذكّرنا هيدلي بول، لا وجود لاستقلاليةٍ سياسيةٍ حقيقية من دون قدراتٍ عسكريةٍ مستقلة. وهكذا تحوّلت أوروبا إلى فاعلٍ تفاعلي: سوقٍ ثريةٍ تشتري الأمنَ بدل أن تنتجه.

الخوف، التغيّر الاجتماعي، وتكيّف السياسات الأمنية

يُعَدّ أحد العناصر المركزية التي تميّز دبلوماسية الخوف في النظام الجيوسياسي المعاصر قدرتها على التكيّف مع التحوّلات الاجتماعية الداخلية للدول. فالخوف لم يعد يعمل فقط على مستوى العلاقات بين الدول، بل بات ملتصقاً بتحوّلات المجتمعات ذاتها، مستغلاً تصدّعاتها وهشاشاتها وتصوراتها لانعدام الأمن. وقد أظهرت دراسات عديدة في علم الاجتماع السياسي ودراسات الأمن كيف يُترجَم انعدام الأمن الاجتماعي-المرتبط بالأزمات الاقتصادية، وعدم المساواة، والهجرة، وعدم استقرار الهوية- تدريجياً إلى لغة أمنية، بما يجعل سياسات الرقابة مقبولة، وهي سياسات كانت ستواجه مقاومة شديدة في سياقات أخرى.

وبهذا المعنى، لا يمكن قراءة السياسة الخارجية للولايات المتحدة بمعزلٍ عن الديناميات الداخلية للمجتمعات الغربية. فقد أدّى تصاعد الاستقطاب السياسي، وتراجع الثقة في المؤسسات، وانتشار

القلق حيال التدهور الاقتصادي، إلى خلق أرضيةٍ خصبة لسرديةٍ أمنية قائمة على التهديد الدائم. وهكذا يصبح الخوف الخارجي أداةً لإعادة التركيب الداخلي: يعزّز الإجماع، ويؤدّب المعارضة، ويقلّص حيّزَ النقاش السياسي.

وقد جرى توثيق هذه الآلية على نطاقٍ واسع في أدبياتٍ تحليلية تبحث في الانتقال من مفهوم الأمن بوصفه حمايةً جماعية إلى الأمن بوصفه إدارةً للمخاطر. وفي هذا السياق، تتكيّف السياسة الخارجية مع التحوّلات الاجتماعية لتتحوّل إلى ممارسةٍ لحكم عدم اليقين بدلاً من كونها أداةً لحل النزاعات.

الدولة الصهيونية والأمن بوصفه نموذجاً دائماً

تمثّل حالة إسرائيل أحد أكثر الأمثلة تقدّماً على مأسسة الخوف بوصفه نموذجاً سياسياً. ففي إطار البنية الأمنية للشرق الأوسط المدعومة من الولايات المتحدة، تؤدّي إسرائيل دوراً محورياً لا بصفتها حليفاً استراتيجياً فحسب، بل أيضاً بوصفها مختبراً لممارسات أمنية قائمة على حالة طوارئ دائمة.

لقد سمحت سردية التهديد الوجودي-الإرهاب، والفاعلون من غير الدول، والدول المعادية-لإسرائيل بتطبيع حالة استثناء مطوّلة، مبرّرةً سياسات السيطرة الإقليمية والعسكرية والتكنولوجية التي باتت تُقبَل تدريجياً حتى من قبل جزء من المجتمع الدولي. وفي هذا الإطار، لا يشكّل الخوف مجرد استجابة لخطر حقيقي، بل عنصراً بنيوياً في الهوية السياسية واستراتيجية بقاء الدولة.

وبالنسبة إلى واشنطن، يثبت هذا النموذج كونه وظيفياً؛ إذ تصبح إسرائيل ركيزة للأمن الإقليمي، وفي الوقت ذاته نقطةً مرجعية لنشر ممارسات أمنية قابلة للتصدير. أمّا القضية الفلسطينية، ففي هذا التصوّر، فتُهمَّش بصورة منهجية، ويُعاد تحويلها من مسألة سياسية إلى قضية نظام عام وأمن، بما يؤدّي إلى نزع الطابع السياسي عن الصراع وتعزيز منطق السيطرة.

اليمن: حرب طرفية وإدارة الفوضى

يمثّل النزاع في اليمن مثالاً رمزياً إضافياً، وغالباً ما يُوصَف بأنه حرب «طرفية»، لكنه في الواقع مركزي في منطق دبلوماسية الخوف. فاليمن تجسّد بصورة مثالية مفهوم الصراع المُدار بدلاً من الصراع المُحل؛ إذ تُحتوى الحرب، وتُضبط، ويُعاد تنشيطها دورياً وفقاً للتوازنات الإقليمية، من دون إرادة حقيقية لمعالجة أسبابها البنيوية. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، شكّل النزاع اليمني أداة غير مباشرة للضغط على إيران، وترسيخ العلاقات مع شركاء الخليج، وتبرير الوجود العسكري في المنطقة. أمّا الأزمة الإنسانية، على الرغم من طابعها المأساوي، فتظل خاضعة للمنطق الأمني، بما يبيّن كيف يمكن للخوف أن يحجب أبعاداً أساسية أخرى من النظام الدولي، مثل حقوق الإنسان وحماية المدنيين.

وفي هذا السياق، لا تُعَدّ اليمن مجرد ضحية جانبية للمنافسة الإقليمية، بل مكوّناً وظيفياً في نظام يستخدم الفوضى عنصراً من عناصر الاستقرار غير المباشر، وهي مفارقة من مفارقات جيوسياسة الخوف.

الجبهة الهندية-الباكستانية: الردع، الهوية، والتهديد المتبادل

خارج الشرق الأوسط، تمثّل الجبهة بين الهند وباكستان حالةً أخرى بالغة الأهمية لفهم البعد العالمي لدبلوماسية الخوف. فالتهديد هنا لا يقتصر على البعد العسكري، بل يتشابك بعمق مع الهويات الوطنية، والسرديات التاريخية، وديناميات الإجماع الداخلي.

إن التنافس الهندي-الباكستاني، المتّسم بوجود ترسانات نووية وأزمات دورية، يُستَخدم غالباً من قبل النخب السياسية في كلا البلدين لتعزيز السيطرة الداخلية وتهميش المعارضة. وعلى وجه الخصوص، تتيح بلاغة الأمن القومي تعليق الحقوق المدنية أو تقييدها، وتبرير السياسات القمعية، وترسيخ قيادات سياسية هشّة. ومن المنظور الأميركي، تُدار هذه الجبهة عبر دبلوماسية ملتبسة: احتواء أخطر حالات التصعيد، مع التسامح في الوقت ذاته مع مستوى أساسي من التوتر يحول دون بروز استقلالية استراتيجية إقليمية مكتملة. ومرة أخرى، لا يُلغى الخوف، بل يُحافَظ عليه ضمن مستويات تُعدّ «قابلة للإدارة».

الصين وروسيا في منظومة الخوف: المتحدّون، المسرعون، وحدود النظام الأميركي

في الجدل المعاصر حول العلاقات الدولية، كثيراً ما تُقدَّم روسيا بوصفها بديلاً منظومياً للنظام الذي تقوده الولايات المتحدة، وكأنها مهندسةٌ لعالمٍ جديد. غير أن النظرَ إلى روسيا «هنا والآن» يكشف واقعاً أكثر واقعيةً، وفي بعض جوانبه أكثر مفارقة؛

فموسكو تعمل بلا شك كقوةٍ تنقيحية ومزعزِعةٍ للاستقرار، لكنها تؤدّي ذلك أساساً بوصفها «تهديداً ذا مصداقية» قادراً على إعادة تنشيط وتعزيز العديد من ديناميات الخوف التي تُشكل مركزية الولايات المتحدة. وبعبارةٍ أخرى، لا يؤدّي الحضورُ الروسي تلقائياً إلى إضعاف الولايات المتحدة؛ بل على العكس، غالباً ما يكشف عن قدرتها على التكيّف ورد الفعل، لأن التهديد الروسي يُنتج طلباً على الحماية، وإعادة اصطفافات، وانضباطاً للحلفاء، وعودةً إلى لغاتٍ وعقائدَ أمنية تعرف واشنطن كيف توجّهها داخل البُنى القائمة.

وأبرز ما يميّز اللحظة الراهنة هو أن الحرب ضد أوكرانيا اكتسبت بُعداً بنيوياً طويل الأمد؛ فلم تعد مجرد سلسلة عمليات لاحتلال أجزاء من الأراضي، بل باتت استراتيجية استنزاف تهدف إلى إحداث آثار سياسية ونفسية، والضغط على مناعة المجتمعات، وفرض تصدّعات بين الحلفاء، وجعل استمرارية الدعم الغربي مكلفة ومرهِقة. وتشمل هذه المنطقية الاستخدام الكثيف للطائرات المسيّرة، والضربات بعيدة المدى، والهجمات على البنى التحتية الحيوية، مع تركيز خاص على قطاع الطاقة خلال أشهر الشتاء، لأن استهداف الكهرباء والخدمات الأساسية يعني ضرب ليس فقط القدرة العسكرية، بل مجمل قدرة المجتمع على الصمود، وبصورة غير مباشرة، صبر داعميه الخارجيين سياسياً. وحتى الإشارات «الاستعراضية»، مثل بعض الادعاءات الروسية بشأن أنظمة صاروخية جديدة والقدرة على ضرب أهداف حسّاسة قرب مناطق

ذات رمزية عالية لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ينبغي قراءتها من حيث قيمتها في الاتصال الاستراتيجي؛ فهي لا تهدف فقط إلى تدمير هدفٍ ما، بل إلى بناء مناخ من الترهيب وعدم اليقين يضخّم إدراك المخاطر ويجعل سردية التصعيد المحتمل معقولة.

وعلى المستوى الداخلي، لا تبدو روسيا فاعلاً «منهاراً»، ومن الضروري قول ذلك بوضوح. فقد استندت مرونتها الاقتصادية إلى إعادة تشكيل عميقة، مع عسكرة متزايدة للإنفاق العام ولجهاز الإنتاج، بما يسمح لها بالصمود على المدى القصير إلى المتوسط، لكنه يولّد في الوقت نفسه تشوّهات وتكاليف تراكمية، مثل التضخم، وتوتّرات سوق العمل، والجمود المالي، والاعتماد المتزايد على القطاعات الحربية وقنوات خارجية للتكنولوجيا والمكوّنات. إنه نموذج قادر على تحمّل الحرب، لكنه يجعل التنمية أكثر هشاشة وتقييداً، ويميل إلى تحويل السياسة الخارجية إلى ركيزة للشرعية الداخلية؛ فعندما يدور جزء متزايد من الاقتصاد والهوية السياسية حول الصراع، لا تعود الحرب مجرد خيار استراتيجي، بل تصبح أيضاً شرطاً لعمل النظام.

وتتداخل هذه البُعدية الداخلية مع سردية استراتيجية تُصرّ على مفاهيم التطويق، والصدمة التاريخية، والهشاشة الإقليمية؛ وهو تصوّر للأمن يكون فيه الردع، حتى عبر إشارات قصوى، لغةً تُعدّ ضرورية. وفي هذا السياق، تصف أكثر القراءات الاستراتيجية الروسية تأثيراً النظام الدولي المعاصر بوصفه معادياً بنيوياً، وتبرّر وضعية دفاعية-هجومية تجمع بين الضغط العسكري، والغموض،

والتصعيد المضبوط، وإدارة «الخطوط الحمراء» أداةً سياسية.

غير أن النقطة الأهم تبرز تحديداً هنا: فروسيا اليوم لا تبدو قادرة، ولا معنيّة على نحو فوري، ببناء نظام عالمي بديل متكامل بمفردها؛ بل تسعى إلى فرض حدود، وإجبار الغرب على الاعتراف بمناطق نفوذ، ورفع كلفة الاحتواء إلى مستوى يُنتج تصدّعات. إنها استراتيجية تتغذّى على الصراع أكثر مما تتغذّى على المؤسسات، وعلى الضغط أكثر مما تتغذّى على الحوكمة. ولهذا السبب، غالباً ما تنتهي إلى العمل بوصفها مُسرِّعاً لدبلوماسية الخوف الأميركية؛ فكل تحرّك روسي، وكل أزمة، وكل موجة ضربات، وكل إعادة تنشيط للمخاطر في أوروبا الشرقية، تعزّز سردية التهديد التي تُشرعن توسيع البُنى الأمنية الغربية، وعسكرة الجناح الشرقي، والعودة إلى الردع الكلاسيكي، وتقليص هامش الغموض الاستراتيجي لدى الحلفاء. وهنا تكمن المفارقة: فموسكو تقدّم نفسها بوصفها خصماً للهيمنة الأميركية، لكنها تنتهي إلى تغذية المنطق ذاته للخوف الذي يسمح لواشنطن بالحفاظ على دورها بوصفها الضامن الذي لا غنى عنه للأمن الغربي، لأن الخوف لا يُحلّ بل يُعاد تنشيطه دورياً ويُجعل ذا فائدة سياسية.

وبالتوازي، تعمل روسيا على إسقاط دبلوماسي موجّه إلى ما يُسمّى «الأغلبية العالمية»، ساعيةً إلى الشرعية وقنوات بديلة للتجارة والتمويل والتعاون، مقدّمةً نفسها بوصفها قوة مناهِضة للهيمنة ضمن معجم التعددية القطبية. غير أن هذه الدينامية بدورها ملتبسة؛ إذ تقوم محاولات إعادة الاصطفاف إلى حدٍّ كبير

على «عُقدة الطاقة» وعلى علاقات تجارية تربط روسيا على نحو متزايد بشركاء أقوى اقتصادياً، مثل الصين، أو أكثر براغماتية، مثل الهند، ما يُدخل أشكالاً من اللاتماثل والاعتماد تحدّ من الاستقلالية الروسية على المدى الطويل.

والنتيجة، من منظور النظام الجيوسياسي المعاصر، هي أن أوروبا تصبح الفضاء الذي تُدفَع فيه كلفة هذه اللعبة على نحو أكبر؛ فالتهديد الروسي لا يُنتج مخاطر عسكرية فحسب، بل يُعيد رسم الأولويات، والميزانيات، والعقائد، وهوامش السيادة، دافعاً الدول الأوروبية إلى اختبار الأمن بوصفه حالة «مستوردة»، والتحرّك ضمن محيط استراتيجي يُعرَّف إلى حدٍّ كبير من خلال مظلّة الناتو وقيادة الولايات المتحدة. وخلاصة القول إن روسيا المعاصرة ليست مجرد خصمٍ ينبغي احتواؤه، بل فاعل يساهم، عبر حرب طويلة، وردع، وغموض، وزعزعة للاستقرار، في إبقاء دائرة الخوف نشطة، وهي الدائرة التي تجعل الولايات المتحدة المنظّم المركزي لحقل الأمن الغربي. والمفارقة أن التحدّي الروسي، بدل أن يُنتج تلقائياً نظاماً بديلاً، يمكنه-بفعل ردّ الفعل-أن يعزّز البنية ذاتها للنظام الذي يسعى إلى الطعن فيه.

في السياق الجيوسياسي الراهن، تمثّل الصين التحدّي الأكثر تعقيداً وبنيويةً للنظام الذي تقوده الولايات المتحدة، لا لأنها تقدّم نفسها قوةً مكرّسة علناً لبناء الخوف، بل لأنها تطعن في الأسس المادية والتكنولوجية والمعيارية التي قام عليها ذلك النظام لعقود. فعلى خلاف روسيا، لا تتحرّك الصين أساساً عبر زعزعة الاستقرار العسكري

أو التصعيد المباشر، بل من خلال استراتيجية طويلة الأمد تميل إلى نقل ساحة التنافس إلى مجالات غير عسكرية تقليدياً: الاقتصاد، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، وتدفّقات البيانات، والمعايير الصناعية، وسلاسل القيمة العالمية. وإن الطبيعة «غير الحربية» لهذا التحدّي هي بالذات ما يجعله إشكالياً على نحو خاص بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه يسهّل تفعيل دبلوماسية الخوف القادرة على ترجمة الديناميات البنيوية إلى تهديدات وجودية.

وتُظهر دراسات عديدة في الجيوسياسة الاقتصادية وأمن التكنولوجيا أن التنافس الأميركي-الصيني يجري على نحو متزايد حول السيطرة على العُقَد الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي، مثل أشباه الموصلات المتقدّمة، والذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية الرقمية، والمعايير التكنولوجية، وأمن سلاسل الإمداد. ويؤكّد باحثون مثل غراهام أليسون، ضمن قراءة واقعية صارمة، أن الصين لا تسعى بالضرورة إلى صدام مباشر مع الولايات المتحدة، بل تميل إلى تقويض التفوّق الأميركي تدريجياً عبر تراكم القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والمؤسسية. وبالمثل، يبرز مايكل بيكلي أن مصدر القوة الصينية يكمن أقلّ في الرغبة في مواجهة فورية، وأكثر في القدرة على استثمار الاعتماديات المتبادلة واللاتماثلات، واضعةً واشنطن أمام معضلات استراتيجية يصعب حلّها بأدوات الردع العسكري التقليدية.

غير أن ردّ الفعل الأميركي ذاته يكشف عن استمرارية دبلوماسية الخوف وقدرتها على التكيّف. ففي السنوات الأخيرة، جرى استخدام سردية «التهديد الصيني» على نحو متزايد لتبرير سياسات صناعية استثنائية، وقيود تكنولوجية، وضوابط على الاستثمارات، وإعادة توطين قسرية للإنتاج، وعسكرة متنامية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. وفي هذا المسار، يكتسب الخوف من التراجع وظيفةً مركزية حتى على الصعيد الداخلي؛ إذ يتحوّل إلى رابط سياسي قادر على توليد إجماع عابر للحزبين داخل نظام شديد الاستقطاب، محوّلاً التنافس الاقتصادي إلى مسألة أمن قومي. وضمن هذا الإطار، لا تكون الصين مجرد منافس، بل الواسطة التي تستطيع من خلالها القيادة الأميركية إعادة تفعيل منطق الطوارئ والاستثناء الوظيفي للحفاظ على مركزيتها.

ولفهم هذه الدينامية على نحو كامل، لا بدّ من النظر إلى كيفية تصوّر الصين ذاتها لمفهوم الأمن. ففي الفكر الاستراتيجي الصيني المعاصر، لا يُفهم الأمن بوصفه استجابة ظرفية لتهديد طارئ، بل كحالة دائمة من الاستقرار الداخلي والخارجي. ويصرّ مفكّرون صينيون بارزون مثل يان شويتونغ على أن التنافس العالمي ليس مجرد صراع على القوة المادية، بل معركة على مصداقية السلطة السياسية. ووفقاً لهذا المنظور، تمثّل الاستقرار الاجتماعي جوهر الأمن القومي، إذ يصبح منع الاضطراب، وضبط الهشاشات، واستباق المخاطر ضرورةً استراتيجية. ويبرّر هذا التصوّر نموذج حوكمة تنظيمياً ووقائياً شديد التماسك، يتشابك فيه الأمن على نحو وثيق مع شرعية السلطة السياسية.

وفي الوقت ذاته، يبرز محلّلون مثل وانغ جيسي أن الاستراتيجية الصينية تميل إلى تجنّب الاستخدام المباشر للخوف أداةً للتعبئة العالمية؛ فالصين تفضّل مقاربة تدريجية قائمة على الاعتماد الاقتصادي المتبادل، والتكامل البنيوي، والتأثير الهيكلي المُمارَس عبر المؤسسات والاستثمارات والشبكات التجارية. غير أن هذا الخيار يُنتج أثراً مفارقاً؛ إذ إن غياب خطاب تهديدي صريح يسهّل على واشنطن بناء سردية «التهديد الصيني»، عبر تحويل العمليات الاقتصادية والتكنولوجية إلى مخاطر وجودية على الأمن الغربي، ومن ثم تعزيز قدرتها على قيادة التحالفات.

ويقدّم باحثون مثل تشين ياكينغ مفتاحاً تفسيرياً إضافياً، مبيّنين كيف تفهم الصين النظام الدولي بمنطق علائقي لا صراعي. ووفق هذا النهج، لا تُعدّ السياسة الدولية مجرد ساحة صدام بين وحدات معزولة، بل شبكة علاقات تُستمدّ فيها الاستقرار والنفوذ من القدرة على إدارة الاعتماديات المتبادلة. ومع ذلك، غالباً ما تنتهي هذه المقاربة إلى الاستيعاب ضمن دبلوماسية الخوف الأميركية؛ إذ يُحوّل التنافس العلائقي إلى مواجهة أمنية، والاعتماد المتبادل إلى هشاشة، والتكامل إلى خطر استراتيجي. والنتيجة العامة أن الصين، رغم أنها لا تجعل الخوف أداتها الأساسية في السياسة الخارجية، تصبح المحور الذي تُعيد حوله السياسة الخارجية الأميركية تنظيم خطابها الأمني. فالتحدّي الصيني لا يُنتج تلقائياً نظاماً بديلاً، بل يغذّي عملية أمننة تسمح للولايات المتحدة بإعادة تأكيد دورها بوصفها فاعلاً مركزياً، من

خلال إعادة تعريف الأولويات والتحالفات وأدوات السيطرة. ومرة أخرى، لا يُلغى الخوف، بل يُعاد صياغته لا بوصفه استجابةً لعدوان وشيك، بل إدارةً وقائية لمستقبل يُنظر إليه باعتباره مهدداً.

يُعَدّ أحد العناصر التي ينبغي التركيز عليها بصدقٍ تحليلي عند دراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة هو استمراريتها البنيوية التي تتجاوز التحوّلات الانتخابية وشخصية الرئيس نفسه. فالسياسة الخارجية الأميركية ليست، في الواقع، نتاجاً حصرياً للبيت الأبيض أو للإرادة الفردية للرئيس القائم، بل نتيجة منظومة معقّدة تضمّ الأجهزة الأمنية، ومجتمعات الاستخبارات، والصناعة الدفاعية، ومراكز الفكر الاستراتيجية، والبيروقراطيات الدائمة. وفي هذا الإطار، تعمل هيئات مثل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، ووكالة الأمن القومي (NSA)، ووزارة الدفاع (البنتاغون)، وبصورة أعمّ مجمل «دولة الأمن القومي»، وفق منطق يتجاوز الدورات الانتخابية ويضمن درجةً ملحوظة من استمرارية التوجّه، حتى في ظلّ التغيّرات السياسية الشكلية.

وقد بيّنت الأدبيات النقدية حول السياسة الخارجية الأميركية، ولا سيما أعمال أندرو باسيفيتش وتشالمرز جونسون، بوضوح كيف أنّ قرارات عميقة العنف أو الإكراه أو زعزعة الاستقرار قد اعتُمدت من قبل إدارات ديمقراطية وجمهورية على حدّ سواء. وما يتغيّر، أكثر من الجوهر، هو اللغات والأطر الأخلاقية التي تُقدَّم من خلالها تلك القرارات: من «الحرب العالمية على الإرهاب» إلى «حماية حقوق الإنسان»، ومن «التدخلات الإنسانية» إلى «الضغط

الأقصى»، وصولاً إلى «الواقعية التجارية» أو التنافس بين القوى الكبرى. وتحت هذه الاختلافات الخطابية، تظلّ هناك بنية ثابتة تقوم على إسقاط القوة، وإدارة التهديد، والاستخدام المتكرّر لحالة الاستثناء بوصفها أداةً سياسية.

ومن المهمّ توخّي الدقّة هنا؛ فهذه ليست قراءةً تآمريةً للسياسة الخارجية الأميركية، بل ملاحظة بنيوية. إذ تُظهر دراسات العلاقات المدنية-العسكرية، والجمود البيروقراطي، والاعتماد على المسار، كيف تميل المؤسسات إلى إعادة إنتاج توجّهات مترسّخة، بما يقلّص هامش الانقطاعات الجذرية. وبهذا المعنى، غالباً ما تنتهي الرئاسة إلى العمل بوصفها الواجهة السياسية والاتصالية لخيارات صيغت داخل أجهزة مستقرة نسبياً، أكثر من كونها مركزاً سيادياً مستقلاً لاتخاذ القرار.

وتترتّب على هذه الاستمرارية نتائج مباشرة على الصعيد الداخلي أيضاً. فالاستخدام المنهجي للخوف أداةً للسياسة الخارجية يُنتج آثاراً عميقة على المجتمع ونوعية الديمقراطية الأميركية. إذ تسهم سردية التهديد الدائم في تطبيع ممارسات المراقبة، وحالات الطوارئ، وتقييد الحريات المدنية، وضبابية صنع القرار، بما يؤدّي تدريجياً إلى تقليص حيّز الصراع السياسي المشروع. وكما تشير تحليلات عديدة حول هشاشة الديمقراطية في المجتمعات الغربية، يميل الأمن إلى ضغط المعارضة وتحويل المواجهة السياسية إلى صدام هويّاتي بين «أصدقاء» و«أعداء»، حيث تُرى التعدّدية خطراً لا مورداً. ومن هذا المنظور، لا يمكن فهم دبلوماسية

الخـوف بوصفهـا بُعـداً مـن أبعـاد السياسـة الخارجيـة فحسـب، بـل بوصفهـا جـزءاً لا يتجـزّأ مـن السياسـة الداخليـة، لأن الخـوف الخارجـي يرتـدّ إلى المجتمـع، معـزّزاً الاسـتقطاب، وانعـدام الثقـة، ونـزع الشرعيـة المتبادلـة.

وتتفاقـم هـذه الديناميـة عـلى نحـو إضافي في عـصر وسـائل التواصل الاجتماعـي والفضـاء الرقمـي. فدبلوماسـية الخـوف لا تختفـي، بـل تغيّـر وسـيطها وسرعتهـا. إذ تعمـل المنصّـات الرقميـة عـلى تضخيـم الشـعور بانعـدام الأمـن، وتسريـع تـداول السرديـات الأمنيـة، وجعـل التميـيز بـين التهديـد الحقيقـي والبنـاء السـياسي للتهديـد أكـثر صعوبة. وهكـذا يتحـوّل الـرأي العـام إلى سـاحة معركـة فعليـة، ليـس فقـط في البلـدان المتأثـرة مبـاشرة بالأزمـات، بـل أيضـاً داخـل الديمقراطيـات الغربيـة. وتُظهـر الاحتجاجـات الـتي اندلعـت في إيـران في مطلـع كانون الثاني/ينايـر 2026 بصـورة رمزيـة كيـف بـات الفضـاء الرقمـي جـزءاً لا يتجـزّأ مـن الـصراع السـياسي المعـاصر، حيـث تتشـابك التعبئـة والقمـع، ويصبـح قطـع الوصـول إلى الإنترنـت أو التحكـم بـه أداةً مركزيـة لإدارة الأزمـات. ولا يمكـن فهـم هـذا المشـهد إلا بتجنّـب القـراءات السـاذجة للفضـاء الرقمـي؛ إذ تُظهـر دراسـات مـارك لينـش حـول الإعـلام في الـشرق الأوسـط، وانتقـادات يفغيـني مـوروزوف لخطـاب «تحريـر الإنترنـت»، أن الفضـاء الإلكترونـي ليـس مجـرد وسـيلة للتحـرّر، بـل أداة للمراقبـة والتضليـل والسـيطرة. وفـي هـذا السـياق، تحافـظ الولايـات المتحـدة عـلى موقـف شـديد الالتبـاس: فمـن جهـة، تقـدّم نفسـها مدافعـاً عـن الحريـة الرقميـة والتدفّـق الحـر للمعلومـات؛ ومـن جهـة

أخرى، تؤدّي دوراً مركزياً في تحديد البُنى التكنولوجية العالمية والضغوط الجيوسياسية العابرة للفضاء المعلوماتي. وبذلك، لا يُتجاوَز الخوف ولا يُحايَد، بل يُرقمَن، فيغدو أسرع وأكثر انتشاراً، وبسبب ذلك تحديداً أشدّ صعوبةً في الاحتواء وفي إخضاعه للرقابة الديمقراطية.

أما الخلاصة العامة التي تبرز من هذا التحليل فهي واضحة، وفي الوقت ذاته مقلقة بعمق: عندما يصبح الخوف اللغة المهيمنة للسياسة الخارجية، يتوقّف الأمن عن كونه منفعةً جماعية موجّهة نحو الاستقرار، ويتحوّل تدريجياً إلى أداة للهيمنة. ففي هذا الإطار، لا يعود الأمن يهدف إلى تقليص الصراعات، بل إلى إدارتها الدائمة؛ ولا يسعى إلى حلّ التوترات، بل إلى إبقائها ضمن عتبات تُعدّ وظيفية للنظام القائم. ولا يقتصر هذا الخطر على الدول الأكثر تعرّضاً لهذا المنطق، مثل العراق وإيران وفنزويلا واليمن، بل يشمل النظام الدولي بأسره، الذي ينزلق نحو تطبيع حالة الاستثناء بوصفها نمطاً عادياً لإدارة العلاقات العالمية. فالتكرار المستمر لحالات الطوارئ، والعقوبات، والتدخلات غير المباشرة، والسرديات الأمنية، ينتهي إلى تآكل الحدود بين القانون والقوة، وبين الشرعية والضرورة، جاعلاً الأساس الذي يقوم عليه النظام الدولي المعاصر أكثر هشاشةً وعدم استقرار.

غير أنّ نظاماً مستقراً لا يمكن أن يولد من الإنتاج المنهجي للخوف. فقد يكون الخوف أداةً قوية على المدى القصير، لكنه تآكلي بطبيعته على المدى الطويل.

إذ يميل إلى إفقار اللغة السياسية، مختزلاً تعقيد الصراعات في ثنائيات تبسيطية؛ ويقيّد حيّز الدبلوماسية، محوّلاً الحوار إلى تنازل، والتعاون إلى موضع ريبة؛ ويُضعف المؤسسات الدولية، مفرغاً إياها من مصداقيتها حين تُخضع لمنطق الاستثناء الدائم. وبهذا المعنى، فإن الأمن المبني على الخوف هو أمن هشّ، لأنه يقوم على عدم استقرار مُدار ولا تماثل في القوة، لا على الثقة وقابلية القواعد للتنبؤ.

وهنا تحديداً تبرز المفارقة المركزية: فدبلوماسية الخوف تنجح، على الأقل على المستوى التكتيكي؛ إذ تُنتج إعادة اصطفافات، وتُعزّز التحالفات، وتتيح أشكالاً فعّالة من الردع، وتسمح بدرجة كبيرة من التحكم في الفضاءات السياسية والاقتصادية العالمية. غير أنّ هذه الفاعلية الآنية تنطوي على كلفة بنيوية مرتفعة. فمع مرور الوقت، يميل الاستخدام المنهجي للخوف إلى تقويض الأسس المعيارية للنظام الدولي، وإفراغ القانون الدولي من وظيفته التنظيمية، وتحويل الأمن إلى لغة إقصاء بدلاً من كونه أداة حماية. وإضافة إلى ذلك، وكما تبيّن، لا تبقى آثار هذا المنطق محصورة في الخارج؛ إذ يرتدّ الخوف إلى المجتمعات التي تُنتجه، مغذّياً الاستقطاب والمراقبة وانعدام الثقة والانكماش التدريجي للحيّز الديمقراطي.

وفي التحليل الأخير، يتكشّف الخوف بوصفه أداةً ملتبسة: مفيداً لكنه غير محايد؛ فعّالاً لكنه غير قابل للاستدامة؛ قوياً لكنه قد يكون ساماً. سامّاً للقانون الدولي، الذي يواجه خطر التحوّل إلى أداة انتقائية ووظيفية؛ وسامّاً للاستقرار العالمي، الذي بات يقوم على توازنات هشة وصراعات مجمّدة؛ وسامّاً، أخيراً، لجودة الديمقراطية الداخلية في الدول ذاتها التي تستخدمه رافعةً للحكم. ومن ثمّ، فإن التحدّي الحقيقي للنظام الجيوسياسي المعاصر لا يتمثّل في القضاء على الخوف-وهو هدف غير واقعي-بل في انتزاع الأمن من استعماره الدائم، وإعادته إلى أفق سياسي قائم على العقلانية والمسؤولية والتعاون المؤسسي. ومن دون هذا التحوّل، يظلّ الأمن مهدّداً بأن لا يكون حلاً لمشكلات النظام الدولي، بل أحد العوامل الأساسية في إعادة إنتاج الاضطراب.

المراجع:

- Hans Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, McGraw-Hill.
- Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, Addison-Wesley.
- Barry Buzan & Ole Wæver, Security: A New Framework for Analysis, Lynne Rienner.
- Carl Schmitt, Teologia politica, Il Mulino.
- Raymond Aron, Pace e guerra tra le nazioni, Etas.
- John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, W.W. Norton.
- Fred Halliday, The Middle East in International Relations, Cambridge University Press.
- Martti Koskenniemi, From Apology to Utopia, Cambridge University Press.
- Giovanni Arrighi, Il lungo XX secolo, Il Saggiatore.
- Andrew J. Bacevich, The New American Militarism.
- Chalmers Johnson, The Sorrows of Empire.
- Graham Allison, Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?
- Michael Beckley, Unrivaled: Why America Will Re-

main the World's Sole Superpower.

- Yan Xuetong, Leadership and the Rise of Great Powers.
- Qin Yaqing, A Relational Theory of World Politics.
- Dmitri Trenin, What Is Russia Up to in the Middle East?
- Marc Lynch, The Arab Uprising.
- Evgeny Morozov, The Net Delusion.

ملاحظة منهجية:

تستند المقالة إلى الأدبيات النظرية المذكورة بوصفها إطارًا تحليليًا عامًا، مع توظيفها في قراءة نقدية للسياق المعاصر. ويتبنّى النص مقاربة الواقعية النقدية، المدمجة بعناصر من نظرية الأمننة والنظرية النقدية للقانون الدولي، لتحليل الخوف لا بوصفه متغيّراً نفسياً، بل أداةً سياسية وبنيةً من بُنى القوة العالمية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org